HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992 - 2019م)

د. يوسف الحاج هارون يوسف[1]

[1] أستاذ مساعد قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية – جامعة الجنينة – السودان
بريد الكتروني: yousifelhaj50@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/05/01م تاريخ القبول: 2021/04/18م

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العوامل المؤثرة للنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992– 2019). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج وبرنامج Eviews في التحليل، تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، يمثل النمو الاقتصادي المتغير التابع بينما تمثل رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الصورية (الحرب في دارفور، انفصال الجنوب) المتغيرات المستقلة. أظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ومعنوية انفصال الجنوب بالإشارة الموجبة وعدم معنوية الحرب في دارفور. وأوصت بالانفتاح على العالم الخارجي والتعامل مع الدول المتطورة تكنولوجياً، ووقف الحروب.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي - العوامل – القياس

RESEARCH ARTICLE

FACTORS AFFECTING ECONOMIC GROWTH IN SUDAN DURING THE PERIOD (1992-2019)

Dr. Yousif Haj Haroun Yousif [1]

[1] Assistant Professor, Department of Economics, College of Economics and Social Studies, University of El Geneina, Sudan.
Email: yousifelhaj50@gmail.com

Published at 01/05/2021 **Accepted at 18/04/2021**

Abstract

This study aimed at measuring the modern determinants of sustainable economic growth in Sudan during the period (1992-2019). The study adopted the descriptive and econometric methods to build a model. The data of study were obtained from Central Statistics Organization and annual reports of Central Bank of Sudan. Economic growth represents the dependent variable while human resource, foreign direct investment and economic openness represent the dummy variables (war in Darfur, secession of South Sudan) represent the independent variables. The findings of study showed that there a direct relationship between each of foreign direct investment, economic openness, and human resource on economic growth in long term. The study recommended to; open to external world, cooperate with technologically advanced countries and stop wars.

Key Words: economic growth – modern – sustainable – measurement

المقدمة:

يتم وضع هدف النمو الاقتصادي على قمة أهداف السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات العامة للدول لأنه يمثل الخلاصة المادية للجهود المبذولة في المجتمع، ومن البديهيات المتداولة في الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون معدل نمو اقتصادي معتبر ومناسب، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسمياً في قياس رقى وتقدم الدول، وعليه سوف تتناول الدراسة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992– 2019م) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL).

مشكلة الدراسة:

من خلال تحليل ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في تحديد العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي في السودان ومحاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية؟.

1. ما هو اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟.
2. ما هو اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي؟.
3. ما هو اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي؟.
4. ما هو اثر الحرب في دارفور على النمو الاقتصادي؟.
5. ما هو اثر انفصال جنوب السودان على النمو الاقتصادي؟.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على العوامل الحديثة المحددة للنمو الاقتصادي في السودان.
2. تسليط الضوء على مدى تأثير المحددات للنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992 – 2019م.

الأهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية بأن الدراسة تمثل إطار نظري وفلسفي أثر للدارسين والمهتمين في المجال، بالإضافة للإسهام العلمي المتمثل في متغيرات الدراسة واقترانها بأدوات التحليل الكمي المستخدمة والإطار الزمني والجغرافي للدراسة.

2. الأهمية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة على الصعيد العملي (التطبيقي) من أهمية متغيرات الدراسة على الصعيد التطبيقي، فالنمو الاقتصادي يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية للدول، وعليه فإن هذه الدراسة تمثل إطار مرجعي لصانعي السياسات ومتخذي القرارات.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرب في دارفور والنمو الاقتصادي.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انفصال جنوب السودان والنمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية التي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة من المراجع وتقارير ومنشورات بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

نماذج من الدراسات السابقة:

1. إبراهيم حسين (2013):

هدفت الدراسة للتعرف على أثر المحددات والمعوقات الرئيسية للنمو في السودان في الأجل الطويل وتحديد مصادر نمو الاقتصاد خلال فترة الدراسة، بالإضافة لاقتراح بعض المعالجات والسياسات التي من شأنها أن تقود إلى نمو اقتصادي متزايد ومستقر في الأجل الطويل, كما تمثلت مشكلة البحث في التعرف على مدى تأثير المحددات الرئيسية (المباشرة) على عملية النمو الاقتصاد في الأجل الطويل ممثلة في القوى العاملة ورأس المال المادي والموارد الطبيعية ومستوى التقنية بالإضافة إلى تحديد مصادر نمو الاقتصاد. كما استخدمت الدراسة برنامج E-views وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية وتوصلت إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو الاقتصاد وكل من القوة العاملة ومستوى التقنية والموارد الطبيعية, كما أوصت الدراسة بإجراء دراسات متخصصة في العلاقة بين نمو الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه ممثلة في التضخم وسعر الصرف والاستقرار السياسي بالإضافة للاستثمار المحلى والخارجي وغيرهم من متغيرات السياسة.

2. السر سالم (2017):

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ودراسة حالة التنمية الاقتصادية في الدول النامية, بالإضافة إلى التعرف على واقع التنمية الاقتصادية في السودان والمعوقات التي تقف دون سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان, ومحاولة وضع الحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان, وكان السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة ما هي المعوقات والحلول للتنمية الاقتصادية في الدول النامية والسودان على وجه التحديد؟ ويتفرع هذا السؤال إلى عدة أسئلة: ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية؟ وما هي سمات الاقتصاد السوداني؟ ما هو واقع التنمية الاقتصادية في السودان؟ وما هي معوقات التنمية والحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان؟, حيث استخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومعرفة واقع التنمية الاقتصادية في السودان. وتوصلت الدراسة إلى ضعف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام وذلك بسبب المعوقات والمشكلات الاقتصادية خاصة الديون الخارجية, وأن هنالك معوقات تقف عائقاً أمام القطاع الزراعي في السودان مما أدى إلى تأخر العملية الإنتاجية وذلك بسبب ضعف التمويل وبدائية الأساليب الإنتاجية, بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية التي يعيشها السودان منذ 1955 إلى يومنا هذا لها أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية في

السودان وأن الديون الخارجية لها أثر سالب على التنمية الاقتصادية في السودان.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً. أدبيات النمو الاقتصادي:

مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج وإنما حدوث تحسين في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الناتج (الدخل) الكلي معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساوياً لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتاً وبالتالي لا يوجد نمو اقتصادي (عطية، 2003م، ص11).

حالات النمو الاقتصادي: (محمود، 2009، ص121– 122)

1. النمو التلقائي: ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، ويحدث النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

2. النمو العابر: ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة "عادة تكون بصورة عابرة" ويزول بزوالها، وهذا النمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية، ولكن أثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم استمراره وانتظام العوامل التي أدت إليه وأيضاً كان لجمود النسق الاجتماعي والثقافي في تلك الدول دوراً كبيراً في عدم استيعاب هذا النمو.

3. النمو المخطط: وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الإدارية والاقتصادية المتبعة، والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي ولكنه يتم بمعدلات أسرع، والنمو المخطط يصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين خلال القرن الماضي.

ماهية التنمية الاقتصادية: (الدليمي وآخرون، 2015م، ص11).

هي تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

التعريف الحديث للتنمية:

التنمية تشير إلى التغيرات العميقة التي تحدث في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة وفي للعلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع قدرة

البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية، فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة.

الفرق بين النمو والتنمية: (الدليمي، المرجع السابق، ص15 – 16)

نظراً لوجود علاقة بين النمو والتنمية فإن هنالك خلطاً بين المفهومين، لهذا من الضروري أن نشير إلى بعض الفروق بين المفهومين بحيث يكون استخدام أي منهما أكثر وضوحاً:

النمو الاقتصادي يعني زيادة الإنتاج والناتج القومي الإجمالي خلال فترة طويلة بحيث يتضمن زيادة في الطاقة الإنتاجية وبالتالي فإن معدلات النمو تكون تبعاً لذلك عالية أو منخفضة بحسب الظروف التي يمر بها البلد.

التنمية الاقتصادية تعتبر حالة مجتمع وليس مجرد تحقيق نمو في الناتج، فالتنمية الاقتصادية هي مجموع التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتياً في مدة قصيرة من الزمن.

مقاييس النمو والتنمية:

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، فإنها كثيراً ما تستخدم كمترادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة.

ولعل ما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟.

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية هي:

1. معايير الدخل.
2. المعايير الاجتماعية.
3. المعايير الهيكلية.

ثانياً. مفاهيم مرتبطة بالنمو الاقتصادي:

مفهوم الاستدامة:

ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال القادمة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية ويحتم بالتالي (مؤسسة) التنمية في مفهومها الشامل من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية (محمود عبد العزيز، 2008، ص110– 128).

العناصر الرئيسية للاستدامة:

وتشمل ثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي (الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص11).

التنمية المستدامة:

ظهر هذا المفهوم في مطلع التسعينات وتناول ثلاثة جوانب رئيسية وهي: الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب الإنساني، والتي تتفاعل مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن (عثمان احمد، 2007، ص18).

ثالثاً. محددات النمو الاقتصادي:

1. رأس المال البشري:

يمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة، ولذلك فإن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست فقط عوامل الإنتاج، إنما هي أيضاً مصادر للثروة ودوافع للنمو الاقتصادي، وفي التنافس العالمي على المعرفة والمواهب تصبح تنمية الموارد البشرية إستراتيجية شديدة الأهمية بالنسبة إلى الأمم والمؤسسات لكي تكتسب الميزة التنافسية.

ومن المهم ملاحظة أنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدولة دوراً رئيسياً في تطوير قوة عاملة عالية الخبرة وقادرة على تلبية المتطلبات الاقتصادية فإنها ليست الطرف المؤثر الوحيد الذي يتحمل المسؤولية، إذ يجب أن تكون هنالك شراكة بين نظام التعليم الرسمي والخاص وقطاع الأعمال والحكومة والمستثمرين ومن هنا تتحمل كل حكومة مسؤولية صياغة سياسة وطنية للموارد البشرية لتشجيع القطاع ودعمه (ربحي عليان، ص 201- 205)

2. الانفتاح الاقتصادي:

اختلفت آراء الاقتصاديين حول آثار التجارة الخارجية وانفتاح اقتصاديات الدول عليها، وبالمقابل اختلفت أيضاً تطبيقاتها في الدول بين مؤيد ومعارض، إلا أن موجة العولمة الاقتصادية والتغيرات الاقتصادية العالمية أجبرت معظم الدول على الاتجاه إلى الاندماج في جسم الاقتصاد العالمي من خلال الانفتاح اقتصادياً على العالم الخارجي، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الاتجاه وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. وازدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخراً حتى أصبحت عاملاً رئيسياً في رسم الإستراتيجيات الاقتصادية للدول وعلى وجه الخصوص النامية منها، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تشكل عامل إضافة يسمح بتوفير إيرادات للدولة كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي. ويربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية ونعني بذلك أنه كلما زادت قدرة دولة ما على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان هناك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي. (وعيل ميلود، ص37).

3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة Direct foreign Investments:

تتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية (علي نجا، 2015م، ص31 - 41).

4. الاستقرار السياسي والتالف الاجتماعي:

تعتبر الأقطار التي تنعم بالاستقرار السياسي والتالف الاجتماعي في ظل الحرية والديمقراطية وسيادة القانون أكثر تأهيلاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الأقطار الأخرى التي تعتبر مسرحاً للصراعات السياسية والعرقية والانقلابات العسكرية وكبت الحريات والعمل بقوانين الطوارئ (عبد الوهاب الأمين، 2000م، ص172).

رابعاً. محددات النمو الاقتصادي في السودان:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: (حسن، 2016، ص52 – 53)

السودان بمساحته الشاسعة وموقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية سواء في ظاهر الأرض أو باطنها بجانب تنوع مناخه يدعم ترشيحه من قبل منظمة الأغذية الزراعية العالمية الفاو في العام 1974م بأن يكون (سلة غذاء العالم) وذلك لما توفرت له من إمكانيات اقتصادية كبيرة لم تتوفر لكثير من البلدان ولكن رغم ذلك لم يمكن السودان من الاستغلال الفاعل لهذه الموارد وتسخيرها لبلوغ مستويات رفاهية من التنمية الاقتصادية وذلك لضعف الإمكانيات المالية التي تساعد على تفعيل هذه الموارد واستثمارها للاستفادة منها اقتصادياً لان القدرة على الاستثمار تتوقف على مدى توفر الإمكانات الاستثمارية في المجتمع من الناحية الكمية والنوعية المتمثلة في رفع حجم الادخار في المجتمع سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص أو على مستوى الحكومة والوحدات الاقتصادية المملوكة لها (الادخار العام) مما يساعد على تعبئة الموارد الاقتصادية في العملية الإنتاجية وهذا ما لم يتمكن السودان من تحقيقه نسبة لشح الموارد المالية المحلية في مصادرها المتعددة ما جعل السودان وكثير من الدول النامية تتجه نحو جذب رؤوس الأموال الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم بجذبها بفرضية أن هذه الاستثمارات توفر المال اللازم لإقامة المشاريع الإستراتيجية ومشاريع البنية التحتية التي يعجز رأس المال الوطني عن إقامتها وصولاً لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

السودان منذ فجر الاستقلال سعى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدفقها للداخل حيث صدرت العديد من قوانين الاستثمار التي تضمن الكثير من الامتيازات والإعفاءات التي تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفقها للسودان، لان تدفق الاستثمار إلى أي بلد يتوقف بصورة كبيرة على توفير المناخ الاستثماري الجاذب بالبلد، وهي مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر إيجابياً في المستثمر بتوجيه استثماراته إلى دولة دون الأخرى ونجد أن المناخ الاستثماري يشمل عدة محاور رئيسية وهي (المحور السياسي، الاقتصادي، الإداري، التشريعي، البنيوي).

2. رأس المال البشري في السودان: (بدر الزين، 2013م، ص127– 129)

رأس المال البشري (Human Capital) هو نوع من القوى العاملة يتميز بتخصص مهني ومستوى تعليمي وتدريبي أفضل مقارنة بأفراد القوى العاملة الأخرى، ومن ثم تكون إنتاجيته مرتفعة، ويتأثر إيجاباً بالاستثمار في التعليم والصحة.

ويقاس حجم رأس المال البشري في كثير من الدراسات التطبيقية بعدد الذين دخلوا المرحلة الثانوية أو الذين حصلوا على تعليم ثانوي، بينما استخدم متوسط عدد سنوات الدراسة كمؤشر لقياس نوعية القوة العاملة، وتعتبر قاعدة بارو. ولي (2000) من أشهر القواعد لقياس نوعية القوى العاملة، وبموجب هذه القاعدة تم حساب متوسط الدراسة للسكان في السودان الذين تبلغ أعمارهم خمسة عشر سنة فيما فوق خلال الفترة من 1970 – 2000، كما يوضح الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) متوسط سنوات الدراسة لسكان السودان في الفترة من 1970 – 2000م

ة	19	19	19	19	19	19	20
سط سنوات الدراسة	0.	0.	1.	1.	1.	1.	2.

المصدر: قاعدة بارو. ولي

بالنظر للجدول رقم (1) أعلاه يلاحظ أن أكبر متوسط لسنوات الدراسة هو 2.14 سنة ومقارنة هذا العدد بمتوسط سنوات الدراسة في دول العالم الأخرى، نجدها في الدول المتقدمة 607 سنة، وفي الدول النامية الأخرى 5.1 سنة وفي الدول الأسيوية 4.6 سنة، وفي الدول الأفريقية جنوب الصحراء 3.5 سنة.

بهذا نجد أن متوسط سنوات التعليم في السودان ضئيلة للغاية، وهذا التدني في مستوى التعليم ينعكس سلباً على نوعية القوى العاملة ومعدلات نمو الاقتصاد.

3. الانفتاح الاقتصادي في السودان:

سياسات ترقية الصادرات وإحلال الواردات والنشاط الاقتصادي في السودان (عبد الله وآخرون، 2016م، ص9-13).

أ. سياسة ترقية الصادرات في السودان:

الصادرات هي أحد الركائز الأساسية والهامة لاقتصاد الدولة حيث تعتمد عليها الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة الاحتياجات التنموية للبلاد وتشكل الصادرات غير البترولية العمود الفقري للاقتصاد السوداني بعد خروج البترول من قائمة الصادرات، مما يعني الاهتمام بمنتجات القطاع الزراعي، ويصحب ذلك الاهتمام بجودة ومواصفات السلع السودانية حتى تستطيع المنافسة، وبالتالي زيادة عائد الصادر الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتحفيز المنتج وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة الصادر، وإزالة الفقر وتحقيق التنمية (وزارة التجارة الخارجية، 2013م، ص٤).

ب. سياسة إحلال الواردات:

تعتمد إستراتيجية إحلال الواردات على مبدأ الحماية وذلك من خلال إقامة صناعات محلية تقوم بإنتاج السلع المستوردة، وتعمل الدولة على فرض القيود التجارية كالرسوم الجمركية، والقيود الكمية كنظام الحصص أو الكوتات، وحظر استيراد بعض السلع المنافسة أو البديلة لها، ووضع قيود الترخيص وبعض إجراءات تقييد الاستيراد، وذلك لتحسين الميزان التجاري وتحويل شروط التبادل التجاري لصالح الدول المعنية.

4. انفصال جنوب السودان: (بلال، 2013م، ص35 – 117)

لم يكن انفصال جنوب السودان الذي وقع في العام 2011م إلا محصلة للعديد من السجلات السياسية والاقتتال بين قوات قوامها أبناء السودان من مختلف القبائل تشكلت في المرحلة الأولى مما يعرف بقوات الانانيا ضد الجيش السوداني، خلف انفصال الجنوب عن دولة السودان الأم العديد من الآثار الاقتصادية شكلت في مجموعها صدمة قوية للاقتصاد السوداني.

إن الآثار الاقتصادية المترتبة عن ذلك الانفصال يمكن إجمالها في الآتي:

تقدر مساحة الجنوب ما بين 25% – 28% من المساحة الكلية للسودان قبل الانفصال، كما أن أبناء الجنوب

كانوا يمثلون أكثر من 23% من سكان السودان الموحد، وبانفصال الجنوب فقد السودان مساحة مقدرة من الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية والغابات، كما فقد أعداداً من الثروة الحيوانية وأعداداً كبيراً من الحيوانات البرية التي كان يمكن أن تشكل رصيداً لنشاط السياحة في البلاد.

والاهم من ذلك هو فقدان السودان للموارد النفطية حيث توجد معظم حقول النفط السوداني في الجنوب، لاسيما وأن السودان فقد جراء الانفصال 75% من إيراداته النفطية ،ويتضح أثر ذلك على الموارد المالية لحكومة السودان إذا علمنا أن عائدات النفط تمثل أكثر من 50% من إيرادات الخزينة العامة.

الجانب التطبيقي:

استناداً إلى نماذج الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية تم تصميم النموذج التالي مع ملاحظة أنه لا يمكن إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي يتوقع أن تؤثر في النموذج وذلك لصعوبات كثيرة أهمها على الأقل صعوبة القياس لذا عادة ما يتم الاختصار فقط على عدد منها وهي المتغيرات الأكثر أهمية ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$B3 * \log(opw\ t-i) + B4\log(hum\ t-i) + B5 * \Delta(sss\ t-i) - B6 * \Delta(dwr\ t-i) - coint\ E\ q-1 + \sum_{j=1}^{n} \lambda 1 * fdi + \sum_{j=1}^{n} \lambda 2 * \log(opw) + \sum_{j=1}^{n} \lambda 3\log(hum) - \sum_{j=1}^{n} \lambda 4 * ss - \sum_{j=1}^{n} \lambda 5 dwr + et$$

حيث أن:

المتغير التابع:

النمو الاقتصادي ECG

المتغيرات المستقلة:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر FDI 2. الانفتاح الاقتصادي OPW
3. رأس المال البشري HUC 4. انفصال جنوب السودان SSS 5. حرب دارفور DRW

Ui: حد الخطأ العشوائي (البواقي). Log: يشير إلى القيم اللوغريثمية.

B0: الحد الثابت في النموذج. B: معاملات الانحدار للأجل القصير.

λ: معاملات الأجل الطويل. Δ: تشير إلى سلسلة الفرق الأول.

فحص وتقدير النموذج:

أولاً. نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

ولتحديد درجة التكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار **فيليبس – بيرون Phillips - Perron test** وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2) استقرار متغيرات الدراسة مع عن طريق اختبار فيليبس بيرون

متغيرات الدراسة	قيمة اختبار Philip	القيمة الحرجة %5	مستوى المعنوية	مستوى استقرار السلسلة
النمو الاقتصادي	-4.854	-2.954	0.0004	الفرق الأول
الاستثمار الأجنبي المباشر	-11.384	-2.948	0.0000	الفرق الأول
الانفتاح الاقتصادي	-4.425	-2.948	0.0012	المستوى
رأس المال البشري	-3.677	-2.945	0.0088	المستوى
انفصال الجنوب	-5.916	-2.948	0.0000	الفرق الأول
حرب دارفور	-5.916	-2.948	0.0000	الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج EVIEWS .10

اختبار التكامل المشترك:

جدول رقم (3) اختبار الحدود Bound Test

عدد المتغيرات	5
القيمة المحسوبة value	25.21964
الاختبار الإحصائي	F-Statistic

القيمة الجدولية (Critical Value Bound)

جدول رقم (4)

I(1) الحد الأعلى	I(0) الحد الأدنى	مستوى المعنوية Significance
2.35	2.26	%10
3.79	2.62	%5
4.18	2.96	%2.5
4.68	3.41	%1

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج EVIEWS.V10

بناءاً على النتائج الإحصائية بالجدول (3) أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار BOUND TEST وان F تساوي (25.21964) وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار Bound TEST حتى عند مستوى الإحصائية 1% في الجدول رقم (4) وهذه تعتبر دلالة على أن هنالك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة، إلى المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

ثانياً. استخدام نموذج ARDL لدراسة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي المستدام في السودان:

نتائج تقدير نموذج ARDL

جدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج ARDL لدراسة المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي المستدام في السودان خلال الفترة خلال الفترة من 1992 – 2016م.

Long Run Coefficients (Long Run Elasticity)					
المعنوية الكلية للنموذج Prob(F.Statistic)	معنوية المعالم Prob	قيمة (T) T. Statistic	الأخطاء المعيارية STD.Error	المعالم المقدرة COEFFICIENT	المتغيرات Variables
	0.0194	2.597892	1.239608	3.220369	C
	0.0000	-11.21313	0.055530	-2.622665	LOG(ECG(-1))*
0.000000	0.0026	3.564715	6.95E-07	2.48E-06	FDI**
	0.0011	3.985047	0.183689	0.732010	LOG(OPW(-1))
	0.3188	1.029001	0.069933	0.071961	LOG(HUC)**
	0.0025	3.589978	0.286001	1.026739	SSS**
	0.9706	0.037455	.1854240	0.006943	DRW**
	Short Run Coefficients(Short Run Elasticity)				
	0.0000	9.596981	0.605575	0.123118	DLOG(ECG)-1)
	0.0755	1.900517	0.233988	0.063101	DLOG(OPW)
ECM Regression					
	0.0000	14.01277	0.229817	3.220369	C
	0.0000	11.42527	0.053003	0.605575	DLOG(ECG)-1)
	0.0030	3.491172	0.0670233	0.233988	DLOG(OPW)
	0.0000	-14.09272	-0.622665	- 0.622665	COINEq(-1)*

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج EVIEWS.10

المعادلة: تم تحديد فترات التباطؤ للمتغيرات المتضمنة في النموذج من خلال معيار شوارز (Schwara) (SC) وكانت التباطئات (2,0,1,0,0,0):

$$\Delta(ECG) = 3.22 + 0.12*\Delta log(ECG\ t-1) + 0.063*log(opw\ t-1) \mathbf{-0.622} - 2.62*log(ECG\ t-1) + 2.48E\text{-}06*fdi + 0.73*log(opw\ t-1) + 0.07*log(Huc) + 1.02*SSS + .0069*DRW$$

ثالثاً. تقييم نتائج تقدير الدراسة وفقاً للمعايير القياسية والاقتصادية والإحصائية:

✓ **التقييم القياسي:**

1. اختبار مشكلة اختلاف التباين:Test Heteroskedasticity

جدول رقم (6)

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
Pagan Godfry	F-Statistic	0.696641	Prob.F(8,16)	0.6901
	Obs*R-squared	6.458414	Prob chi-Square(8)	0.5960
Arch	F-Statistic	0.329287	Prob.F(1,22)	0.5719
	Obs*R-Squared	0.353925	Prob CH-Square(1)	0.5519
Harvey	F-Statistic	0.783938	Prob. F(8,16)	0.6234
	Obs*R-Squared	7.039828	Prob Chi-Square(8)	0.3738

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

من خلال نتائج الجدول (6) أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار LM TEST:

جدول رقم (7)

LM TEST	F-Statistic	0.488965	Prob. F(2,14)	0.6234
	OBS*R-squared	1.632285	Prob. Chi-Square(2)	0.4421

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

من خلال نتائج الجدول (7) أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبارLM TEST أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج:

جدول رقم (8)

المتغيرات المستقلة	قيمة VIF
النمو في الفترة السابقة ((-1)LOG(ECG	0.007026
النمو في الفترة الأسبق ((-2)LOG(ECG	0.003982
الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	4.84E-13
الانفتاح الاقتصادي LOG(OPW)	0.015158
الانفتاح الاقتصادي في ((-1)LOG(OPW السنة السابقة	0.011723
رأس المال البشري LOG(HUC)	0.004891
انفصال جنوب السودان SSS	0.081797
حرب دارفور DRW	0.034382
الحد الثابت C	1.536629

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

وتشير النتائج في الجدول رقم (8) إلى أن قيمة VIF أقل من 5 لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج وهذا

مؤشر على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات في النموذج.

4. مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality Test:

اختبار Jarque – Bera Test

جدول رقم (9)

Prob	قيمة اختبار Jarque-Bera
0.368852	1.994720

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.368852) وهي أكبر من 5% وبالتالي هذه يدلل على أن البواقي في النموذج تتبع نمط التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة.

اختبار استقرارية معالم النموذج وتقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

1. اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUM TEST

من خلال الشكل أعلاه نجد أن مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج (الخط الأزرق) يتوسط مسار الحدين (الخط الأحمر) الأعلى والأسفل ولم يخرج عن نطاق الحدين (الأعلى والأسفل) وبالتالي هذه تعتبر دلالة أن معالم النموذج مستقرة ويصفه جيدة ومرغوبة في النموذج

2. اختبار CUSUM of Square Test

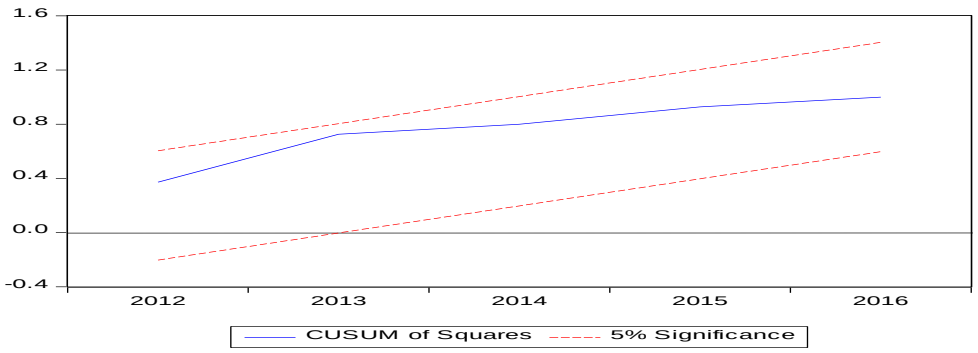

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

كذلك من خلال اختبار CUSUM of Squares نجد أن المعالم مستقرة.

تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثايل

جدول رقم (10)

Theil inequality coefficient	Test Value
	0.13

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10) من خلال نتائج الشكل أعلاه يتضح أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.13) مما يشير إلى قوة مقدرة النموذج على التنبؤ.

✓ **التقييم وفق المعيار الاقتصادي :**

جدول رقم (11)

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	موجز التقييم الاقتصادي
Long Run Coefficients		
C	3.220369	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
LOG(ECG(-1))*	-2.622665	لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية
FDI**	2.48E-06	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
LOG(OPW(-1))	0.732010	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
LOG(HC)**	0.071961	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
SSS**	1.026739	لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية
DRW**	0.006943	لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية
Short Run Coefficients		
DLOG(ECG)-1)	0.123118	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
DLOG(OPW)	0.063101	يتوافق مع النظرية الاقتصادية
COINEq(-1)*	- 0.622665	يتوافق مع النظرية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. بلغت قيمة الثابت (3.220369) ذي إشارة موجبة وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2. بلغت قيمة معامل المتغير التابع المتباطئ (النمو الاقتصادي) في الأجل القصير (0.123118) وهو ذا إشارة موجبة مما يعني بوجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي في الفترة السابقة والنمو الاقتصادي في الفترة الحالية وهي نتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت قيمة معامل المتغير التابع المتباطئ (النمو الاقتصادي) (2.622665−) وهي قيمة ذات إشارة سالبة أن العلاقة بين النمو في الفترة السابقة والنمو الحالي علاقة عكسية وهو أمر منافي للنظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد السوداني والتقلبات الهيكلية التي تحدث فيه.

3. قيمة معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت (2.48E-06) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وهذا يتماشي مع افتراض النظرية الاقتصادية.

4. قيمة معامل الانفتاح الاقتصادي في الأجل القصير بلغت (0.0063101) وفي الأجل الطويل (0.732010) وكلاهما ذي إشارة موجبة، وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

5. قيمة معامل رأس المال البشري بلغت (0.071961) ذات إشارة موجبة مما يعني أنه كلما زاد رأس المال البشري زاد النمو الاقتصادي والعكس، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

6. قيمة معامل انفصال جنوب السودان في الأجل الطويل بلغت (1.026739) وهي ذات إشارة موجبة أي كلما

زاد استمر انفصال جنوب السودان كلما أزداد النمو الاقتصادي وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
ولكن هذه النتيجة تعكس لنا أن الانفصال أدى إلى خلق الاستقرار السياسي الداخلي في البلدين وقلل من النفقات العسكرية والأمنية ولذلك نجد أن أثر انفصال الجنوب ذا أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
7. قيمة معامل الحرب في دارفور في الأجل الطويل بلغت (0.006943) وهي ذات إشارة موجبة مما يعني أن العلاقة بين الحرب في دارفور والنمو الاقتصادي علاقة طردية وهذه النتيجة منافية للنظرية الاقتصادية، ولكن هذه النتيجة تعكس مشروعات بناء السلام المدعومة من قبل المنظمات الأجنبية والأممية (UN) الموجودة بالإقليم.
8. بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ (0.622665 –) ذات إشارة سالبة وهذه القيمة تعني أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه بنسبة 62%.

✓ **التقييم وفق المعيار الإحصائي:**

جدول رقم (12)

المتغيرات Variables	قيمة (T) T-Statistic	معنوية المعالم Prob	المعنوية الجزئية للنموذج عند 5%
Long Run Coefficients			
C	2.597892	0.0194	معنوي
LOG(ECG(-1))*	-11.21313	0.0000	معنوي
FDI**	3.564715	0.0026	معنوي
LOG(OPW(-1))	3.985047	0.0011	معنوي
LOG(HUC)**	1.029001	0.3188	غير معنوي
SSS**	3.589978	0.0025	معنوي
DW**	0.037455	0.9706	غير معنوي
Short Run Coefficients			
DLOG(ECG)-1)	9.596981	0.0000	معنوي
DLOG(OPW)	1.900517	0.0755	غير معنوي
COINEq(-1)*	-14.09272	0.0000	معنوي

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

معنوية النموذج:

جدول رقم (13)

Prob (F-Statistic)	F-Statistic	Adjusted R-Squares
0.0000	39.6740	0.9280

المصدر : من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews .V10)

أ. جودة توفيق النموذج R-Squared Adjusted:

يستخدم معامل التحديد المعد للقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل (0.93) على أن المتغيرات التفسيرية المضمنة في النموذج مسئولة بنسبة 93% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) نتيجة للتغير في المتغيرات التفسيرية المضمنة، والباقي 7% عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى (العشوائية) الغير المضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج.

ب. المعنوية الكلية للنموذج F-STATISTIC:

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية 1% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التحليل أن معامل الاستثمار الأجنبي في الأجل الطويل قد بلغ (2.48E-06) ذا إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التقدير أن معامل رأس المال البشري في الأجل الطويل قد بلغ (0.071961) ذا إشارة موجبة مما دل على وجود علاقة طردية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في السودان وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ولكن ليس له دلالة إحصائية عند المستوى 10%.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التقدير بأن معامل الانفتاح الاقتصادي في الأجل القصير قد بلغ (0.0063101) وفي الأجل الطويل (0.732010) وكلاهما ذا إشارة موجبة مما دل على وجود علاقة موجبة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في السودان وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انفصال جنوب السودان والنمو الاقتصادي.

حيث أظهرت نتائج التقدير أن قيمة معامل الانفصال في الأجل الطويل قد بلغت (1.026739) وهي ذات إشارة موجبة وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ولكنها تعكس لنا أن الانفصال أدى إلى خلق الاستقرار السياسي الداخلي في البلدين وقلل من النفقات العسكرية والأمنية ولذلك نجد أن أثر انفصال الجنوب ذا أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية عند المستوى 5%.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرب في دارفور والنمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التقدير بأن معامل الحرب في دارفور قد بلغ (0.006943) ذا إشارة موجبة وهذه النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية وليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 10%، ولكنها مبررة في حالة الاستفادة من الموقع الجغرافي للإقليم وتفعيل الحركة التجارية مع الدول المجاورة للإقليم (ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطى).

النتائج:

1. أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة والانفتاح الاقتصادي في الأجل القصير.

2. أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي ورأس المال البشري وانفصال جنوب السودان والحرب في دارفور في الأجل الطويل، كما توصلت

الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة في الأجل الطويل.

3. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي وانفصال جنوب السودان في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%.

4. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة عند مستوى معنوية 1% وبين الانفتاح الاقتصادي عند مستوى معنوية 10% في الأجل القصير.

5. أثبتت نتائج التحليل على مقدرة نماذج ARDL على نمذجة النمو الاقتصادي في السودان حيث دلت نتيجة اختبار معامل التحديد (0.93) على جودة توفيق النموذج، كما أن نتائج اختبار ثايل (0.13) قد دلت على مقدرة نماذج ARDL على التنبؤ بالنمو الاقتصادي في السودان.

التوصيات:

1. تنويع الصادرات الوطنية وعدم التركيز على صادرات المواد الخام فقط، والاهتمام بقطاع السياحة لمزاياه النسبية وقلة تكلفته وجلبه للعملة الصعبة وانخفاض مخاطر المنافسة الخارجية فيه.

2. الانفتاح على الاقتصاد الخارجي والتعامل مع الدول المتطورة تكنولوجياً من أجل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها داخلياً في السودان.

3. العمل على تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي وتجنب التقلبات الشديدة عن طريق التحكم في السياسات الاقتصادية المنهجية سواء كانت المالية أو النقدية.

4. تكييف التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية بصورة تضمن حماية الصناعات كثيفة التكنولوجيا وذات العمالة الكبيرة باعتبار أن الاقتصاد السوداني ضعيف في هذا المجال.

5. العمل على تحقيق السلام في المناطق المتأثرة بالحروب وتوقيع اتفاقيات الصلح بين الأطراف المتنازعة وذلك من أجل خلق نوع من الاستقرار السياسي في البلاد.

المراجع:

1. إبراهيم حسين صلاح الدين، (2013)، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل دراسة حالة السودان 1970 – 2005، رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, السودان.

2. أنطونيوس كرم، (1993)، اقتصاديات التخلف والتنمية، الكويت، مطبعة دار الثقافة، الطبعة الثالثة.

3. جمال داؤد سلمان الدليمي، (2015)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

4. السر سالم عبد الله احمد، (2017)، التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمعوقات، دراسة حالة السودان 2011 – 2015، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, السودان.

5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

6. عثمان حمد غنيم، (2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار صفاء.

7. علي عبد الوهاب نجا، (2015)، الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار

الجامعية.

8. عبد الوهاب الأمين، (2007)، اقتصاديات التنمية والتخطيط، البحرين، مركز المعرفة.

9. عمران عباس يوسف عبد الله وآخرون، (2016)، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (1992– 2012)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد السادس عشر.

10. قسوم خيري بلال، (2013)، الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان، الخرطوم.

11. محمد عبد العزيز عجمية، (2008)، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات)، الإسكندرية مطبعة البحيرة.

12. محمد عبد الله محمد حسن، (2016)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان (2000– 2015) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

13. مزمل عبد الله يوسف بخاري، (2015)، العوامل المؤثرة في الناتج المحلى الإجمالي في السودان 1982– 2011، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، بحث غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

14. هشام محمود الاقداحي، (2009) معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

15. وعيل ميلود، (2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها, حالة الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990 – 2010.